الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

UNIDO
LEBANON

بالتعاون مع

الخطّة الإستراتيجيّة لتنمية
المناطق الصناعيّة (2018-2030)

أيلول 2018

الفهرس

مقدّمة 1

I. تحليل وضع الصّناعة الحالي 2

1. على مستوى القطاع الصناعي 2

أ) العقبات التي تواجه القطاع الصناعي 2

ب) مميزات القطاع الصناعي الرئيسيّة 3

2. على مستوى وزارة الصناعة 3

II. تحليل الوضع الحالي للمناطق الصناعيّة 7

1. التحدّيات والمشاكل 7

III. خطة وزارة الصناعة الإستراتيجية لتنمية المناطق الصناعيّة اللبنانيّة 12

1. الرؤية 12

2. الرسالة 12

3. صلاحيات وزارة الصناعة 12

IV. الأهداف التشغيليّة للخطّة الاستراتيجيّة للمناطق الصناعيّة 13

V. مشروع وزارة الصناعة المتكامل لتطوير المناطق الصناعيّة وتمكينها من مواجهة التحدّيات وحلّ المشاكل 14

1- لمحة عامّة عن المشروع 18

2- مراحل تنفيذ المشروع 20

VI. الخطوات التي ستتخذها وزارة الصناعة لتنفيذ الاستراتيجية 23

الخاتمة 25

مقدّمة

يتميّز لبنان بقدرات شعبه على ريادة الأعمال وروح المبادرة وبعمالته الماهرة، وكان القطاع الصناعي قد تمكّن سابقاً من مواكبة النمو الإقتصادي الذي شهدته البلاد قبل الحرب الأهليّة، ما يُعتبر إنجازاً في حدّ ذاته نظراً لتسارع النمو الاقتصادي في تلك الفترة.

حالياً، يواجه القطاع الصناعي اللبناني العديد من المشاكل الناجمة عن الفوضى والتدمير الكبير للبنى التحتيّة التي خلّفتها الحرب في لبنان بالإضافة إلى تداعيات النزاع السوري غير المباشرة التي أدّت إلى تفاقم الأزمات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والصحيّة والتعليميّة وحتى الأمنيّة. فعلى سبيل المثال، أدّت الأعداد الهائلة من النازحين السوريين إلى إجهاد البنية التحتيّة اللبنانيّة التي كانت تعاني أصلاً من قصور خطير خدمات البنية التحتيّة الأساسيّة (كالكهرباء، والمياه، والصّرف الصحّي، والنقل، والنفايات الصلبة، والمدارس، والإيجار، والمستشفيات، إلخ.). عدا عن ذلك، أدّت الأزمة السوريّة إلى تفاقم نسبة البطالة التي باتت تطال 36٪ من الشباب اللبناني وبالتالي، إنعكس تأثير الحرب الأهليّة في سوريا على القطاعين الصناعيّ والزراعيّ في لبنان اللذين شهدا تدهوراً كبيراً في السنوات الأخيرة. إذ أدّى إغلاق الحدود إلى تقييد التجارة مع سوريا والدول المجاورة وتسبّب بانخفاض حادّ في الصّادرات الزراعيّة والصناعيّة اللبنانية إلى البلدان المجاورة، لا سّيما البلدان العربيّة. فإنخفضت الصّادرات الزراعيّة بنسبة ١١,4٪ عام ٢٠١٥ مقارنةً بالعام ٢٠١٤، وإنخفضت أيضاً الصادرات الصناعيّة اللبنانيّة بنسبة 33 ٪ بين عامي 2010 و 2017 (وزارة الصناعة - 2017).

لذلك ومن أجل تعزيز الإنتاج التكاملي والتخصصي وزيادة الصادرات الصناعيّة وتوسيع السوق المحلّي للمنتجات اللبنانيّة وتطبيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، بدأت وزارة الصناعة العمل على مشروع متكامل يقوم على إعادة تأهيل المناطق الصناعيّة القائمة وإنشاء مناطق صناعيّة جديدة ومستدامة تنفيذاً للأهداف المحدّدة في الرؤية التكامليّة للقطاع الصّناعي اللبناني (لبنان الصناعة 2025) وخطّتها الإستراتيجيّة (2016-2020).

I. تحليل الوضع الحالي للصّناعة في لبنان

1. على مستوى القطاع الصناعي

تشيرالتقديرات الإحصائية إلى أنّ القطاع الصناعي كان يشغّل حوالي 134,000 عاملاً في العام 2016 بحسب وزارة الصناعة (بيانات-2017). وتبيّن لنا من الدّراسة الإحصائيّة المفصّلة عن العام 2015، التي أعدّتها وزارة الصّناعة عام 2017 لعيّنة من 1975 مصنعاً مرخّصاً لدى الوزارة (علماً أن عدد المصانع المرخّصة لدى الوزارة بلغ 5212 مصنعاً حتى تاريخ 2018/9/25 يُضاف إليها حوالي 2000 مصنع من المصانع المرخّصة سابقاً من قبل المحافظين أو غير المرخّصة والتي تعمل الوزارة على قوننتها) أنّ الناتج الصناعي لهذه العيّنة قد بلغ 6.6 مليار دولار،هذا مفاده أنّ الناتج الصناعي للعام 2015 الذي يُقدّر بحوالي 13.2 مليار دولار أميركي يشكّل حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي اللبناني البالغ حوالي 53 مليار دولار أميركي. وأظهرت هذه الدراسة أيضاً أنّ قيمة السلع الصناعيّة المصدّرة قد بلغت حوالي 2.956 مليار دولار عام 2015، أي ما يمثّل نسبة 22.4 % من الناتج الصناعي المحلّي (وزارة الصناعة – 2017).

أ) العقبات التي واجهت تنمية القطاع الصناعي

- عدم إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي من قبل الحكومات المتعاقبة.
- غياب الإستقرار السياسي والأمني وتدهور الوضع الإقليمي الذي أدّى إلى إغلاق الحدود وإلى إنخفاض نسبة الصادرات والإستثمارات في القطاع الصناعي.
- إرتفاع تكاليف إنتاج الطاقة، وأجور العمّال، وأسعار العقارات، وتكلفة إستخدام المياه ومكافحة التلوّث البيئي.
- إجهاد البنية التحتيّة اللبنانيّة (التلوّث/ مياه الصرف والطاقة، إلخ.) بسبب تزايد أعداد النازحين (1.5 مليون من السوريين + 0.5 مليون من الفلسطينيين).
- الإنتشار العشوائي للمصانع في جميع المناطق اللبنانية منذ العام 1975.
- البنية التحتيّة المتداعية (المياه، والكهرباء، والاتصالات، والسكك الحديديّة.....).

ب) المميزات الرئيسيّة للقطاع الصناعي

- **حجم المؤسسّات الصناعيّة**:
  - أكثر من 75% توظّف أقلّ من 19 عامل.
  - فقط 3 % منها توظّف أكثر من 100 عامل.
- **حجم مساهمة المؤسسات الصناعيّة في القيمة الصناعيّة المُضافة:**
  - المؤسّسات التي يقلّ عدد عمّالها عن 19عامل = تحقّق حوالي 20٪ من إجمالي القيمة الصناعيّة المضافة
  - المؤسسات التي توظّف أكثر من 100 عامل = تحقّق حوالي 50٪ من إجمالي القيمة الصناعيّة المضافة
- **التركّز الجغرافي للقطاع الصناعي** :
  - أكثر من 55٪ من المؤسسّات الصناعية المسجّلة منتشرة في منطقتي بيروت وجبل لبنان حيث تتداخل الكثير من المواقع الصناعيّة مع المناطق السكنيّة والتجاريّة والزراعيّة.

2. على مستوى وزارة الصناعة

في العام 2015، قامت وزارة الصناعة ببذل جهود حثيثة وحشدت الطاقات من خلال تفعيل وتطوير وحداتها ومصالحها وأطلقت :

- **رؤيتها التكاملية للقطاع الصناعي " لبنان الصناعة-2025"** التي تتضمّن:
  - 11 هدفاً استراتيجيّاً
  - و7 أهداف عملانيّة

وحُدّدت أدوات تطبيقها المختلفة والأنشطة اللازمة لكلّ أداة من هذه الأدوات

- كما أنجزت الوزارة صياغة:
  - **خطّة إستراتيجية تنفيذيّة** لرؤيتها التكامليّة لمدة أربع سنوات (2016-2020)
  - بالإضافة إلى **الخطّط التشغيليّة لسنوات 2016-2017و2018** وقد بدأت وزارة الصناعة تطبيق خطتها الاستراتيجيّة التنفيذيّة وخطّطها التشغيليّة منذ العام **2016**.
  - وتندرج الإستراتيجية الحاليّة **"الخطة الإستراتيجيّة لتنمية المناطق الصناعيّة 2018 – 2030"** ضمن الجهود الرامية إلى تنفيذ الأهداف الإستراتيجيّة للرؤية التكاملية للوزارة (لبنان الصناعة -2025).

وأدمجت **أهداف الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة** ذات الصلة (الأهداف رقم 1،3،7،9،11،12،13،17) فيها:

أمّا **الأهداف التشغيلية** فهي:

1. توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج الوطني وخفض الإستيراد
2. رفع القدرة التنافسيّة للصناعة الوطنيّة داخليّاً وخارجياً
3. زيادة الصادرات الصناعيّة
4. زيادة التمويل والإستثمار في القطاع الصناعي
5. تشجيع الصناعات الخضراء
6. تشجيع صناعات المعرفة الجديدة
7. الإعلام من أجل الصناعة

❖ وزارة الصناعة

- ✓ تتميّز بالعلاقات الجيّدة التي رسختها مع المواطنين من جهة، ومع المؤسّسات العامّة والخاصّة والمنظّمات الدوليّة والإقليميّة والمنظّمات غير الحكوميّة من جهة أخرى

- ✓ تجري الدراسات الاقتصاديّة والبحوث ودراسات إستقصائية عن الأسواق على المستويين الكلّي والجزئي في سبيل تنمية القطاع الصناعي على وجه الخصوص والإقتصاد اللبناني بشكل عام

- ✓ تضم فريق عمل ذو مؤهلات علميّة عالية وتخصّصات وخبرات متنوّعة

- ✓ تعتمد "شباك الخدمات الموحد" One-stop shop لتوفير الوقت وتسهيل الإجراءات الإداريّة في منح التراخيص الصناعيّة وكافّة الخدمات الأخرى. عدا عن ذلك، تتّبع وزارة الصناعة سياسة الباب المفتوح وتعتمد الشفافيّة والتوجيه عند ترخيص المصانع وعند الكشف عليها من الناحيتين الفنيّة والتشغيليّة

- ✓ تجري الوزارة عمليّات كشف ميدانيّة دوريّة للتأكد من قوننة المؤسّسات الصناعيّة وضمان مطابقتها لمعايير السلامة اللبنانيّة والدوليّة

- ✓ تتميّز بالتزام مختلف وحداتها بالمشاركة الفعّالة في عمليّات صنع القرار وتنشر إحصاءات ومعلومات شهريّة حول الصناعة اللبنانيّة، بالإضافة إلى أنشطتها الترويجيّة للصناعة على موقعها الإلكتروني: www.industry.gov.lb إضافةً إلى نشر البيانات عن ميزانيتها الماليّة والتقارير حول النفقات والمشتريات والتقارير الصناعيّة (الصادرات، والتراخيص، إلخ.) من أجل تعزيز الشفافيّة وترسيخ الحوكمة والتوجيه ونشر الوعي وتعزيز قضيّة القطاع الصناعي والسير به نحو الأفضل وتطوير المنتج الصناعي اللبناني

- ✓ تعاني من عدم كفاية الموازنة الماليّة التي تقدّمها الحكومة (والتي تمثل 0.04٪ من إجمالي الموازنة العامّة) لأداء مهامها والاضطلاع بها على أفضل نحو ممكن

- ✓ بادرت إلى وضع مشروع بناء مبنى مركزي جديد لمقرّ الوزارة والمؤسّسات المرتبطة به، وإنشاء مراكز جديدة لمصالحها الإقليميّة بما يسمح بتقديم أفضل الخدمات وإستيعاب العاملين فيها

- ✓ تعمل على تحديث النصوص القانونيّة الخاصّة بها وتعديل النواقص في القوانين المتعلّقة بدعم الصناعة

- ✓ تسعى جاهدة للإستفادة من الدعم التقنيّ الذي تقدّمه المنظمّات والمؤسّسات الدوليّة والإقليميّة وغير الحكوميّة (الاتّحاد الأوروبي- اليونيدو- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة - المعهد الأوروبّي للتعاون والتنمية والوكالات المانحة) بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع جمعيّة الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة وجميع الجهات المعنيّة لمتابعة المشاكل التي يواجهها الصناعيّون.

- ✓ ترعى بعض المتخرّجين من الجامعات اللبنانيّة من خلال منحهم الفرصة لتلقّي التدريب في وحداتها وفي بعض المصانع.

- ✓ تعمل على توقيع الإتفاقيات والمذكّرات والبروتوكولات لتعزيز الصناعة والبحوث العلميّة التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتترأس **برنامج إنجازات البحوث الصناعيّة اللبنانيّة (LIRA).**

- ✓ تتعاون مع معهد البحوث الصناعيّة (IRI) لمتابعة إصدار شهادات المطابقة وإعتماد كافّة تحاليلهم المخبريّة. وتعمل الوزارة على تفعيل دور المجلس اللبناني للاعتماد (COLIBAC)، ومعهد البحوث الصناعيّة (IRI)، ومؤسّسة المقاييس والمواصفات اللبنانيّة (Libnor)، بهدف تعزيز البنى التحتية للمنتج اللبناني.

- ✓ تعمل على توجيه الشباب اللبناني نحو التعليم المهني من خلال المواءمة بين متطلّبات سوق العمل وحاجات القطاع الصناعي للمؤهلات العلميّة والتدريبيّة وتطويره.

- ✓ تصوغ المشاريع التنمويّة والمراسيم والتشريعات من أجل تعزيز القطاع الصناعي.

- ✓ تدعو الصناعيين وعمّالهم للمشاركة في الدورات التدريبيّة والمؤتمرات وورش العمل، بهدف تطوير أعمالهم وتبادل أفضل الممارسات الناجحة وأكثرها فعاليّة.

II. تحليل الوضع الحالي للمناطق الصناعيّة

1. التحدّيات والمشاكل

إنتشرت التجمعات الصناعيّة عشوائيّاً في كافّة المناطق اللبنانيّة بسبب غياب أي خطّة وطنيّة سابقاً لإنشاء المناطق الصناعيّة في لبنان وتنظيمها وتطويرها، وقد إستند إنشاؤها إلى قواعد تجاريّة وعلى مفاهيم مجتزأة تتمثّل في رغبة كل بلدة أو منطقة في إنشاء مناطقها الصناعيّة الخاصّة بها. وقد بُنيت هذه المناطق بالكامل على عقارات خاصّة، وهي مصنّفة كمناطق صناعيّة دون أن تتضمّن أي بنية تحتيّة جديدة ومناسبة، علماً أنّ صلاحية تصنيف المناطق الصناعيّة قد إنتقلت إلى وزارة الصناعة منذ العام 1997 بموجب القانون 642 ولكن لم تُفعّل إلّا منذ العام 2010.

- ➢ يوجد في لبنان أكثر من 133 منطقة صناعيّة خاصّة معترف بها رسمياً (وزارة الصناعة-2017):
  - محافظة جبل لبنان = 61
  - محافظة البقاع = 22
  - محافظتي الشمال وعكار =31
  - محافظتي الجنوب والنبطيّة = 19

- نشأت المناطق الصناعيّة بصورة تلقائيّة عن طريق العرف أو تركز النشاط الصناعي وهي منتشرة في كافّة أنحاء البلاد.
  - كانت المناطق الصناعيّة في البداية منفصلة عن المناطق السكنيّة لدى ترسيم حدودها/ تخصيص الأراضي لها، غير أنّ النمو السكّاني والمستوطنات الحضريّة قد أدّت اليوم إلى تداخل الأنشطة الصناعيّة مع المناطق السكنيّة. ويحول هذا الانتشار العشوائي للمصانع دون إنشاء التجمّعات الصناعيّة المنظّمة وتعميق سلاسل القيمة والإستفادة من فوائد إقتصاديّات الحجم الكبير. فهذا الإنتشار العشوائي للمواقع الصناعيّة المناسبة يمنع حلّ مشكلتين رئيسيتين يواجههما القطاع الصناعي اللبناني (الكلفة العالية لإمدادات الطاقة وعدم كفايتها وإرتفاع تكلفة الأرض)
- تدهور نوعية الحياة في بعض المناطق بسبب تداخل المنشآت الصناعيّة والمرافق السكنيّة يجعل من الصعب على الوزارة والحكومة مراقبة إجراءات حماية البيئة وتنفيذها
- تقع معظم المناطق الصناعيّة في المناطق الساحليّة، ومعظمها في محافظة جبل لبنان ممّا يؤدّي إلى مشاكل أساسيّة تعيق تنمية المناطق الصناعيّة، منها:
  - إرتفاع تكلفة الأراضي والعمالة والطاقة
  - ندرة عمليّات تأجير الأراضي
  - نقص في الخدمات
  - غياب البنى التحتيّة المناسبة
  - العديد من المصانع تقع خارج نطاق المناطق الصناعيّة لأنّ 80 % من الأراضي كانت لا تزال غير مصنّفة حتى العام 2005 (وزارة الصناعة-2017)

الرسم 1 : **(وزارة الصناعة 2017)** يُظهر الانتشار العشوائي للمصانع والمناطق الصناعيّة في لبنان، علماً أنّ بيروت العاصمة لا تضمّ أي مناطق صناعيّة مصنّفة إنّما فيها عدد من المصانع المرخّصة سابقاً وهي منتشرة بين المناطق السكنيّة وقد أفرزتها المشاكل الاقتصاديّة والإجتماعيّة المزمنة والمتراكمة.

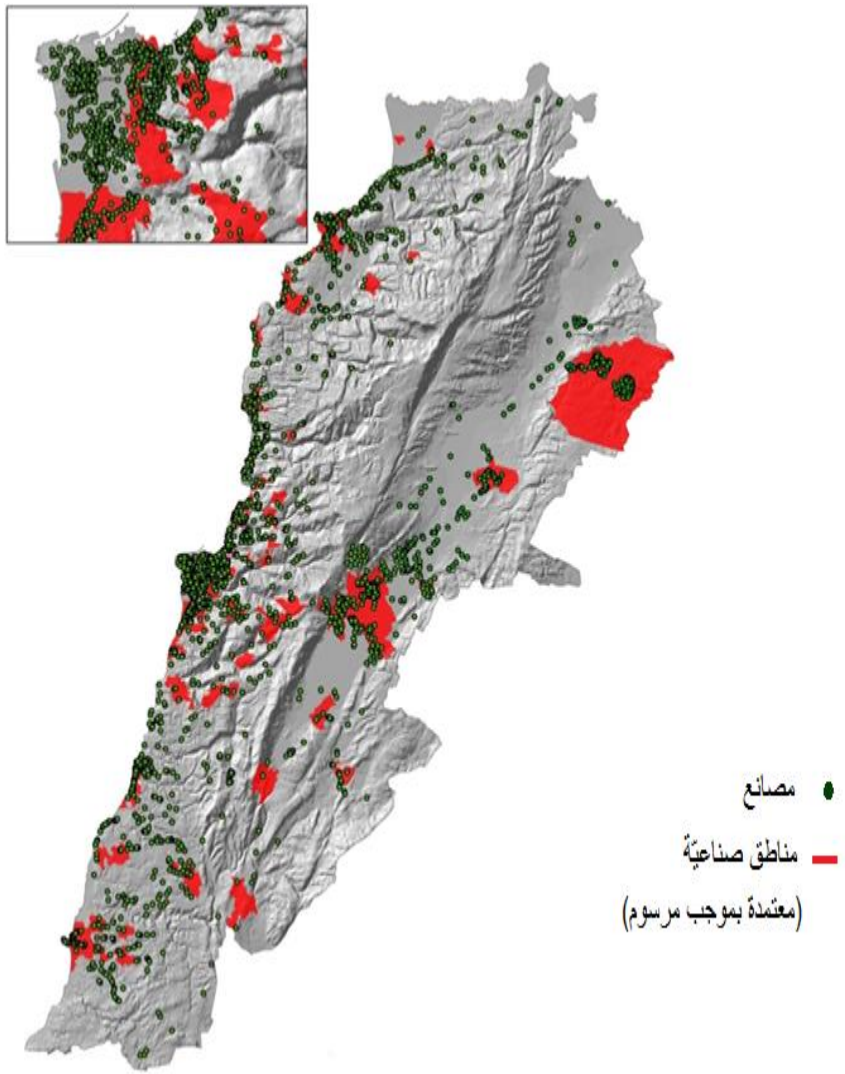

الرسم 2 : (وزارة الصناعة 2017) يُظهر التوزيع الحالي للمناطق الصناعيّة داخل لبنان. وكما سبق وذكرنا، يتركّز النشاط الصناعي والتجاري في مناطق لبنان الساحليّة الغربيّة لا سيما في منطقتي بيروت الكبرى وجبل لبنان.

الرسم 3 :(وزارة الصناعة 2017) يُظهر توزيع المناطق الصناعيّة والمصانع بحسب المنطقة: عدد المصانع المرخصة (من الوزارة) لكل منطقة: جبل لبنان: 3121، بيروت: 218، النبطية:270، جنوب لبنان: 323، عكار:76، شمال لبنان: 377، بعلبك الهرمل: 233، البقاع:593، المجموع: 5211 حتى 2018/9/25

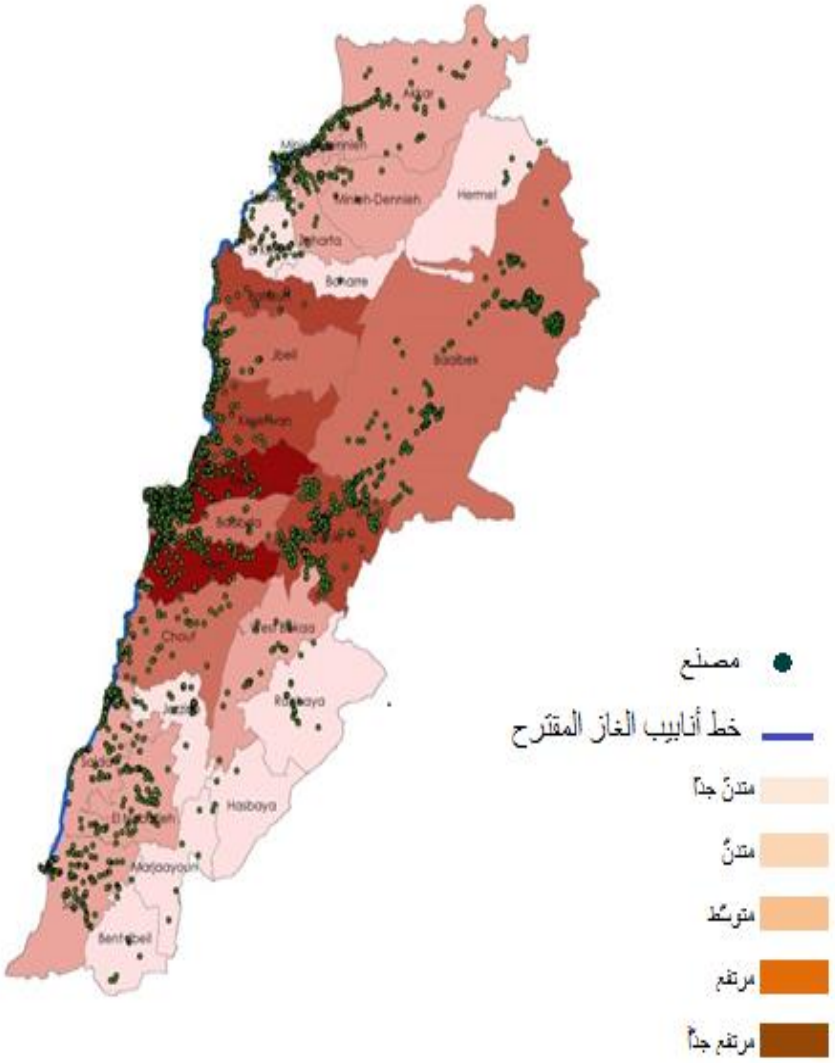

III. خطة وزارة الصناعة الإستراتيجيّة للمناطق الصناعيّة اللبنانيّة

1. الرؤية

" مناطق صناعيّة تساهم بفاعلّية وثبات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030"

2. الرسالة

"إنشاء مناطق صناعيّة لبنانيّة متطوّرة وتنظيمها وتوجيهها والمساهمة في إستدامتها وتنشيطها وحمايتها وتطويرها"

3. صلاحيات وزارة الصناعة

تستمدّ وزارة الصناعة صلاحيّاتها من القوانين والأنظمة التي ترعى عمل القطاع الصناعي، ولا سيّما القانون رقم 642 الصادر في 1997/6/2 (إحداث وزارة الصّناعة)

نصّت المادّة الثانية من قانون إحداث وزارة الصناعة رقم 97/642 على مهام وزارة الصناعة التالية:

- ❖ تنظيم الصناعات الوطنيّة وتنسيقها وحمايتها وتطويرها
- ❖ الترخيص لإنشاء المؤسّسات الصناعيّة والتدقيق في مطابقتها للمعايير والمواصفات المطلوبة ومراقبتها
- ❖ اقتراح انشاء المدن والمناطق الصناعيّة وفق تصنيفات محدّدة
- ❖ إجراء الدراسات الاقتصاديّة والبحوث والإحصاءات الصناعيّة وتسويق المنتجات الصناعيّة في الأسواق المحليّة والخارجيّة

IV. الأهداف التشغيليّة للخطّة الاستراتيجيّة للمناطق الصناعيّة

تعمل وزارة الصناعة على الإنتقال من الدور التنظيمي لتصبح راعياً ومشرفاً وشريكاً للقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة المعنيين بتطوير القطاع الصناعي اللبناني في المستقبل. لذلك تتولى الوزارة قيادة عمليّة إنشاء وتطوير المناطق الصناعيّة في لبنان من خلال إتباع إستراتيجيّة وطنيّة شاملة.

أمّا الأهداف التشغيليّة الخمسة فهي:

1- إنشاء مناطق صناعيّة جديدة منظّمة ومستدامة في جميع المناطق اللبنانيّة وتنظيم وتطوير المناطق الصناعيّة القائمة

2- إنشاء قاعدة بيانات حول المناطق الصناعيّة القائمة والمحتمل إنشاءها للتمكّن من إجراء التحليلات والأبحاث والدراسات حول المسائل والاتّجاهات ذات الصلة

3- حشد جهود الشركاء وأصحاب المصلحة (من القطاع الخاص المحلّي والأجنبي، والأجهزة المختلفة للحكومات المركزيّة والمحليّة، ووكالات التمويل المحليّة والدوليّة وغيرها) والتنسيق معها بهدف جذب التمويل وتطوير المناطق الصناعيّة.

4- تطوير جودة البنى التحتيّة وخدمات الأعمال التي تقدّمها المناطق الصناعيّة لزبائنها من المؤسّسات الصناعيّة

5- تطوير إمكانيّات وقدرات دائرة المناطق الصناعيّة في وزارة الصناعة من أجل توجيه الإستراتيجيّة ومراقبتها وتنفيذها

V. مشروع وزارة الصناعة التكاملي لتطوير المناطق الصناعيّة وتمكينها من مواجهة التحدّيات وحلّ المشاكل

عملت وزارة الصناعة على التخطيط لمشروعها وتطويره بالتعاون مع اليونيدو (كميسّرة للأنشطة وجهة داعمة) بهدف تنظيم المناطق الصناعية القائمة وإنشاء مناطق جديدة ومستدامة ضمن إطار إنمائي وطني مستدام (الرسم رقم 4، مصدر الخريطة: وزارة الصناعة 2017):

مشروع بناء المناطق الصناعية المستدامة الجديد

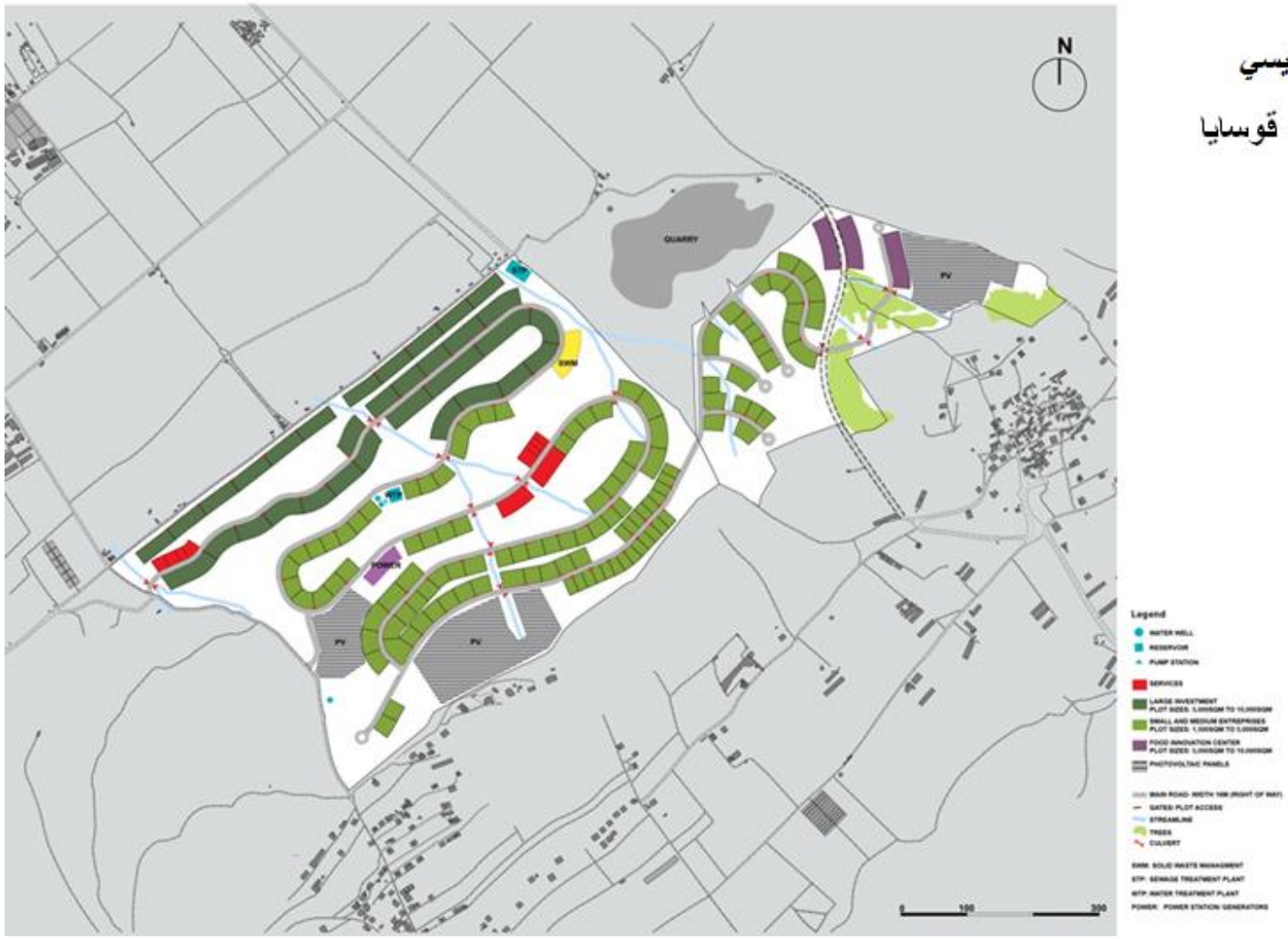

المخطّط الرئيسي

لمنطقة تربل - قوسايا

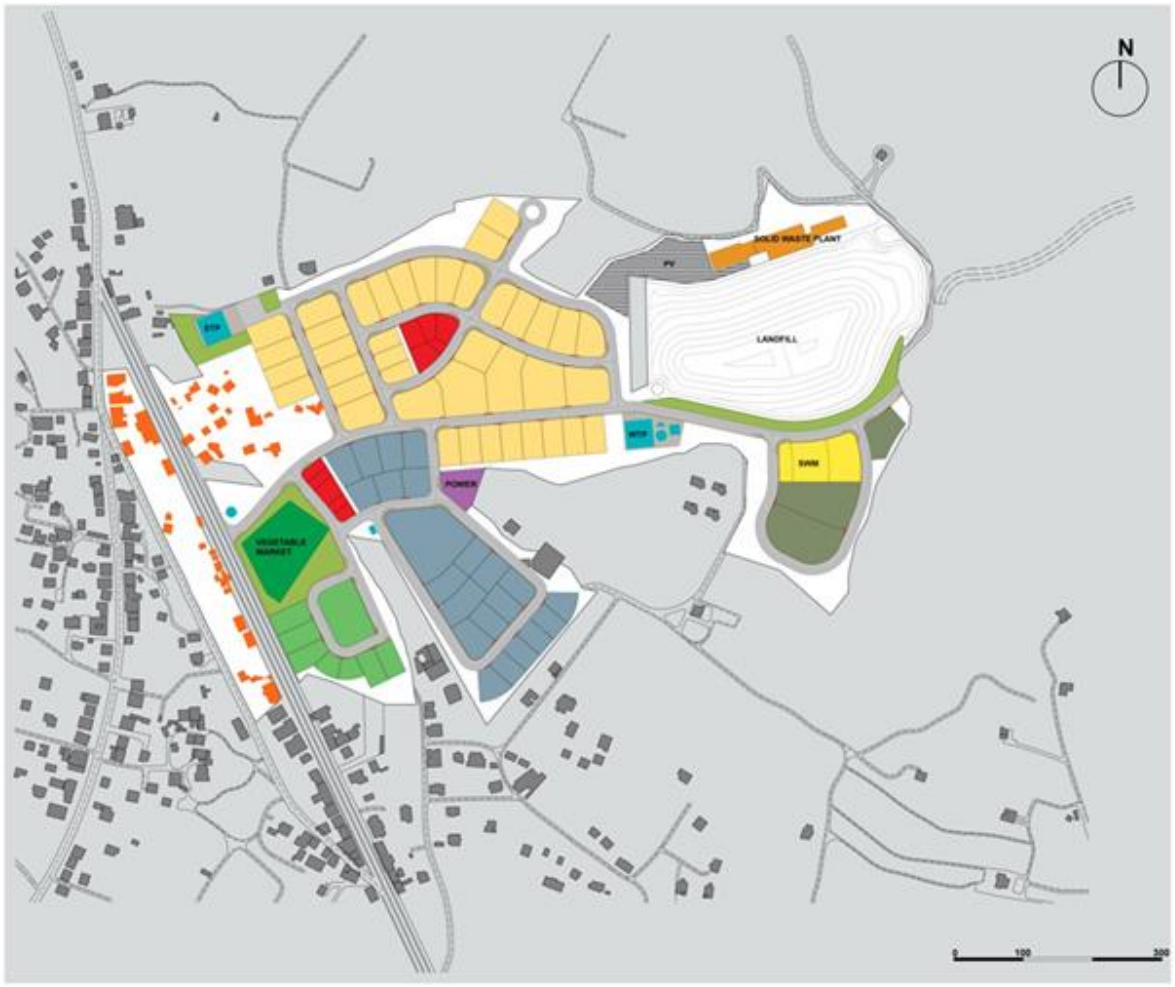

المخطّط الرئيسي
لمنطقة بعلبك

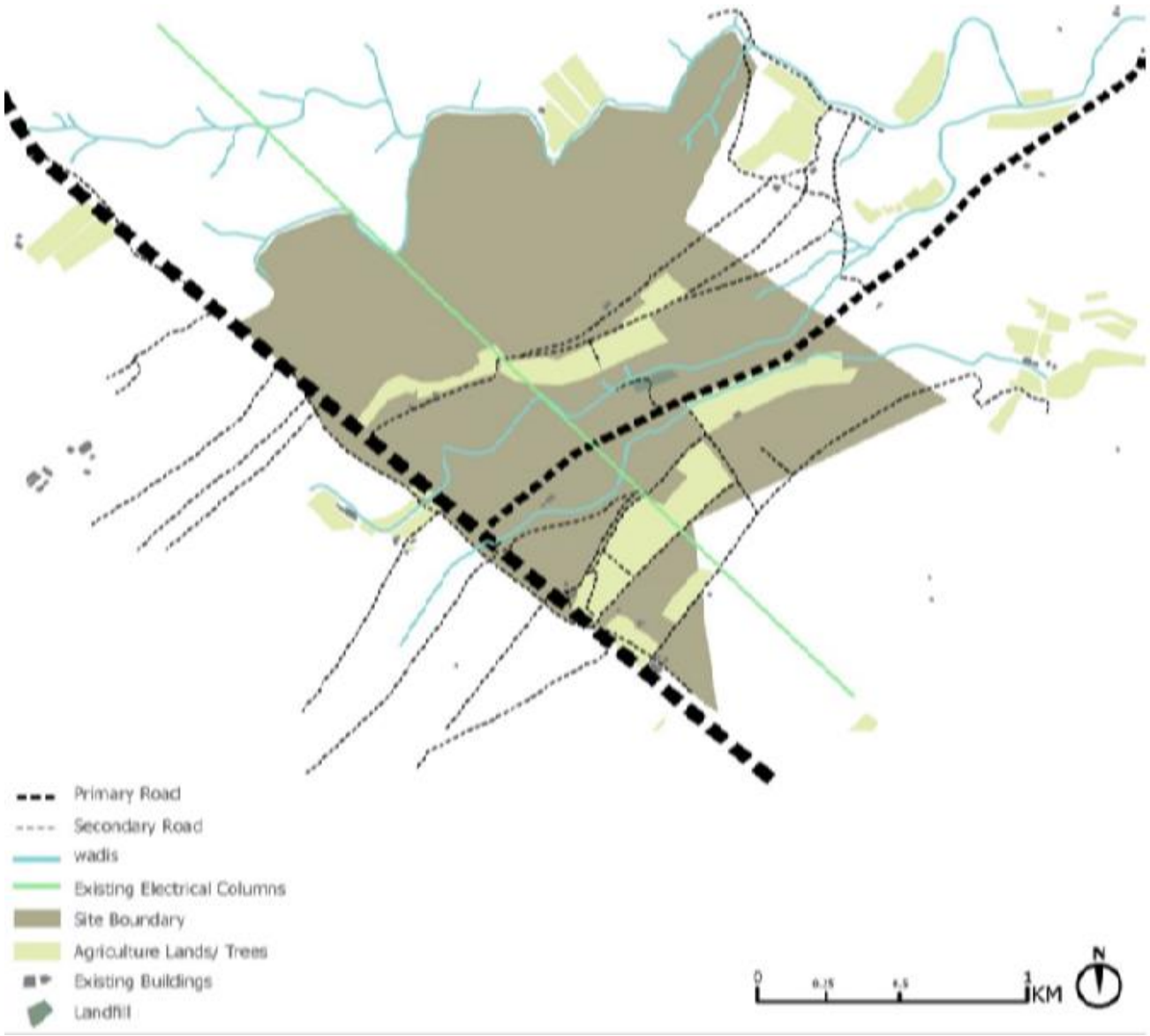

المخطّط الرئيسي

لمنطقة القاع

1- لمحة عامّة عن المشروع

يقوم هذا المشروع على ستة ركائز أساسيّة:

أ. المناطق الصناعيّة القائمة

- **البنية التحتيّة**: إعادة تأهيل البنية التحتيّة وبنائها (الإطار القانوني، والطرقات، والكهرباء، الهاتف، معالجة النفايات، المواقف، المناطق الخضراء والعازلة، أنظمة مكافحة الحرائق، الصرف الصحّي، شبكات الرّي، المراكز الطبيّة، إلخ.).

- **المناطق:** برج حمود، الدكوانة، البوشرية (قرب نهر الموت)، البوشرية (مار مارون)، البوشريّة (خلف البرّاد اليوناني)، وطى عمارة شلهوب، الزلقا، بياقوت، بصاليم، الجديدة، المكلّس، سنّ الفيل، الحدث، بعبدا، كفرشيما، الشويفات، بشامون، إلخ. لإكمال الخطّ المحيط (Contour) بمدينة بيروت في المرحلة الأولى.

ب. المناطق الصناعيّة الجديدة

- إنشاء مناطق صناعيّة جديدة ومستدامة ولا سيما بالتعاون مع UNIDO (الداعم والمسهّل) على طول الخط الحدودي المحيط بالأراضي اللبنانية شمال وشرق وجنوب البلاد (الرسم 4- الخط الأحمر) مرتبطة بعضها ببعض بخطوط سكك الحديد

- سوف تستفيد المناطق الصناعيّة من:

  - **السكك الحديديّة القائمة**
  - **السكك الحديدية الجديدة** التي سيتم إنشاؤها على طول الخط الحدودي (رسم رقم 4: Contour – red line) لربط المؤسّسات الصناعيّة بالمناطق الساحليّة
  - **خطوط أنابيب الغاز** التي ستتم تغذيتها من قبل آبار النفط والغاز المكتشفة في المياه الإقليمية اللبنانية
  - **التواصل مع الموانيء البحرية على طول الساحل اللبناني**
  - ستؤمن خطوط سكك الحديد الحدودية التواصل مع :

- ✓ الساحل السوري وتركيا من الشمال وصولاً إلى أوروبا
- ✓ سوريا والعراق من الشمال الشرقي وصولاً إلى وسط آسيا
- ✓ سوريا والأردن ودول الخليج وما بعدها (طريق الحرير)

ج. <u>الميناء الجاف (Dry Port) في منطقة ريّاق- البقاع</u>

- ❖ **محطة داخليّة:** تربط بين المناطق الصناعيّة والموانيء البحرية التي تستعمل من قبل الصناعيين للتخصص في الإنتاج وتكامله لتصدير منتجاتهم
- ❖ **شبكات مواصلات للميناء الجاف <u>(Dry Port)</u>** : تصل إلى سوريا والعراق ودول الخليج وتركيا وأوروبا ووسط آسيا
- ❖ **خدمات الميناء الجاف <u>(Dry Port)</u> :** إعادة الشحن، تجميع البضائع، مستودعات للتخزين، صيانة الحاويات والتخليص الجمركي

<u>فوائد الميناء الجاف</u>

- ✓ الانتقال من إستعمال الطرقات المعبدة إلى السكك الحديديّة
- ✓ انخفاض مستوى الازدحام في مداخل الموانئ والمناطق المحيطة بها
- ✓ تجنب العقبات التي تتعلق بقدرات إستيعاب الموانئ البحرية المحدودة
- ✓ الحد من الإنبعاثات الملوثة للبيئة والحفاظ على الطرقات المعبدة وبالتالي تخفيض أكلاف صيانة الطرق والخدمات المرتبطة بها
- ✓ تنمية المناطق الريفيّة
- ✓ تطوير لوجستيّات سلسلة الإمدادات
- ✓ إنخفاض تكاليف النقل وتوفير الوقت
- ✓ توفير المخازن (تخزين الحاويات الممتلئة والفارغة)

د. محطات توليد الطاقة بالغاز الطبيعي

إمكانيات إنشاء محطات توليد الطاقة العاملة على الغاز الطبيعي في المناطق الصناعية المستحدثة بهدف توليد الكهرباء لتلبية احتياجات المناطق الصناعية والمناطق المحيطة بها.

هـ- نفق إصطناعي

- ❖ بناء نفق إصطناعي مجهز بالكامل علي طريق بيروت- البقاع (من بحمدون حتى شتوره) يحفظ طريق البقاع مفتوحاً طوال العام بكلفة ووقت أقل من نفق حمانا المحكى منذ سنين.

و- تجمعات تكنولوجيا واقتصاد المعرفة والإبداع والخدمات والإبتكار

إنشاء تجمعات صناعية تكنولوجية، إبداعية وإبتكارية في كل منطقه ساحلية (من الناقورة جنوباً حتى العبده شمالاً) تؤمن:

- ❖ تخفيض تكاليف إيجار وإتصالات (الإنترنت- الهاتف الأرضي والهواتف الخلوية...) ومركز الخدمات الشاملة في مختلف المجالات التكنولوجية.
- ❖ تعزيز سهوله تأسيس شركات الأعمال.
- ❖ تأمين فرص عمل للطلاب ذوي الكفاءات العلمية (الرواتب العالية- الحوافز المادية والمعنوية).
- ❖ الإبتكار السريع من خلال مراكز الأبحاث والمختبرات وتقديم البراءات مع حقوق الملكية الفكرية.
- ❖ زيادة الإنتاجية من خلال المدخلات التخصصية وتسهيل الوصول إلى المعلومات والتعاون وتأمين المنافع العامة
- ❖ الإستفادة من وفورات الإنتاج ذات الحجم الإقتصادي الضخم داخل التجمعات الصناعية وجذب الإستثمارات الأجنبية .
- ❖ تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في التجمعات الصناعية والصناعات ذات الصلة المنافسة على زيادة سرعه نموها والاعتراف بها وتحسين تموضعها داخل السوق.
- ❖ إنشاء شبكات سلسله توريد مرتبطة ببعضها البعض داخل التجمعات الصناعية.
- ❖ الترويج للعلامة التجارية وللقيمة المضافة العاليه والإنتاج المتخصص وخاصه في المجالات التي حددتها وزارة الصناعة في رؤيتها التكاملية "لبنان الصناعة 2025" في هدفها العملاني السادس "تشجيع صناعات المعرفة الجديدة" : الإتصالات، البرمجة، تكنولوجيا النانو،

الميكاترونيك، الكترونيات، تصميم الأزياء، صناعه الجلود المتميزة،الصناعة التحويلية والتجميعية، صناعه الأغذيه الوطنية التقليدية، الطب، الطاقة البديلة، المجوهرات، المعدات الصناعية، مستحضرات التجميل، الأعشاب الطبية والزيوت العطرية العطور، الكيمياء الحيوية والكيمياء الصناعية، صناعه البتروكيماويات، دعم البترول والخدمات البحرية والسياحه البيئية والصناعية.

2- مراحل تنفيذ المشروع

المراحل المُنجزة:

- **الدراسات الأوليّة:** للمرحلة الأولى من المشروع لإنشاء ثلاث مناطق صناعيّة على طول الخط الحدودي الشرقي (الشكل رقم 4: Red line)
- **المواقع:** عقارات تابعة لبلديّات:
  - تربل- قوسايا، البقاع
  - بعلبك، البقاع
  - القاع، البقاع

- **التمويل:** مبادرات تمويل التصميم والتنفيذ جارٍ حاليّاً (من ضمنها إعادة تأهيل المناطق الصناعيّة القائمة)
  - من بين المانحين المحتملين للمواقع الثلاثة: بنك الإستثمار الأوروبّي والبنك الأوروبّي لإعادة الإعمار والتنمية ومكتب التعاون الإيطالي
  - التكاليف الإجماليّة لإنجاز دراسات الجدوى:
    - **في منطقتي تربل وبعلبك**: حوالي 80 مليون دولار.
    - **منطقة القاع**: يتم إعداد دراسة جدوى لها وهي حالياً قيد التنفيذ وممولّة من إيطاليا

حتى الآن جذبت المناطق الصناعيّة التمويلات التالية:

- التزامات ماليّة بقيمة 7 ملايين يورو من الحكومة الإيطاليّة، بالإضافة إلى مليون يورو كمنحة للدراسات الأوليّة
- 52 مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبّي (زائد 4 ملايين يورو للخطط الهندسيّة كمنحة)

- وينظر البنك الأوروبّي لإعادة الإعمار والتنمية حاليّاً في إمكانية تقديم قرض يقيمة 46 مليون دولار أمريكي

سوف تُستثمر جميع هذه المبالغ في تطوير البنية التحتيّة لهذه المناطق.

3- الفوائد الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة لمشروع المناطق الصناعيّة:

ستتضمّن المرحلة الأولى من مشروع المناطق الصناعيّة (المواقع الثلاثة):

- إستضافة المئات من المصانع الجديدة والشركات القائمة التي ستنتقل إلى هذه المناطق الصناعيّة
- تشمل مختلف القطاعات: صناعات الأغذية الزراعيّة/ تصليح السيّارات وخدماتها/ البناء/ الصناعات الإبداعيّة وحاضنات الأعمال المحتملة/ تأمين حوالي 30,000 فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة (من بين حوالي 100,000 فرصة عمل جديدة للمشروع بأكمله)
- خفض كلفة الأراضي التي تحتاجها المنشآت الصناعيّة كما أكلاف النقل والطاقة واليد العاملة وبالتالي أكلاف الإنتاج
- تحسين جودة خدمات البنية التحتيّة (الطاقة والنقل وإمدادات المياه والاتصالات، إلخ.)
- تعزيز أمن الأصول الملموسة للشّركات (المباني والآلات والجرد المادّي)
- تحسين التخطيط البلدي (الفصل بين المساحات الصناعيّة والمساحات السكنيّة)
- تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030 من خلال تعزيز الاستدامة البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة
- تطوير المناطق الريفيّة وتحسين نوعيّة الحياة للمقيمين فيها
- زيادة سلاسل القيمة من خلال تركيز الأنشطة الصناعيّة
- إنشاء التجمعات الصناعية (Clusters)
- إنشاء حاضنات الأعمال
- زيادة الابتكار عن طريق ربط التجمعات الصناعية (Clusters) بمراكز البحث والتطوير/الابتكار وإنشاء مراكز التكنولوجيا
- تحسين وتسهيل إجراءات تراخيص الإستثمار والتشغيل ووضع مناهج لجذب الإستثمارات الأجنبيّة المباشرة

- زيادة القدرة التنافسيّة لصادرات المنتجات اللبنانيّة من خلال تحسين البنية التحتيّة للتصدير وتخفيض الأكلاف ورفع مستوى جودة المنتجات

VI. الخطوات التي ستّتخذها وزارة الصناعة لتنفيذ الاستراتيجية

- إعادة تقييم المناطق الصناعيّة القائمة من حيث التصنيف والبنية التحتيّة والتوسّع
- إنشاء مناطق صناعيّة جديدة على عقارات تابعة للبلديّات مع إمكانية تأجيرها فقط، ضمن إطار قانوني وعملي حيث تكون وزارة الصّناعة قادرة على مراقبة هذه المناطق الصناعيّة بشكلٍ مباشر
- تطوير الطاقة المتجدّدة (حقول الطاقة الشمسية ...) وخطوط أنابيب الغاز، في المناطق الصناعيّة الجديدة خاصّةً مع مشاريع التنقيب عن الغاز الطبيعي المستقبليّة في لبنان والإستفادة من خطوط السكك الحديديّة القائمة من خلال إستكمالها على طول الخطّ الحدودي للبنان المتّصل بالمنطقة الساحليّة والمرافئ. بالإضافة إلى ذلك، سيحدّ إستعمال الطرقات العامة الموجودة حاليّاً وبراحاتها من تكلفة الإستملاك إذا لزم الأمر إلى الحد الأدنى لبناء خطوط السكك الحديديّة ولأنابيب الغاز على حدّ سواء
- التنسيق مع المجلس الأعلى للتنظيم المدني (HCUP) من أجل تحديد مناطق لإنشاء المناطق الصناعيّة بالإستناد إلى أفضل الممارسات في التنظيم المدني والبيئي
- تصحيح إختلال التوازن بين الصناعات الصغيرة والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة والصناعات الكبيرة التي تسيطر على الخارطة الصناعية
- تنويع التوزيع القطاعي الفرعي للإستثمار الصناعي من أجل توسيع قاعدة لبنان الصناعيّة وتشجيع القطاعات الصناعيّة ذات القيمة المُضافة
- تحسين القدرة التنافسيّة للصناعة اللبنانيّة وفعاليّة تكلفتها لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المحليّة والخارجيّة التي تُصدّر إليها
- تسهيل الموافقات على الإستثمار في المناطق الصناعيّة وخلق بيئة عمل أكثر أمناً من خلال تشجيع الإستثمارات طويلة الأجل في الأنشطة الإنتاجيّة

- تنويع المواقع الجغرافيّة للمصانع للحدّ من تكاليف العقارات المرتفعة التي تواجهها المنشآت الصناعيّة وترشيد إستخدام الأراضي بين المناطق السكنيّة والتجاريّة/الصناعيّة والزراعيّة والمساحات العامّة
- وضع القواعد والأنظمة والمناهج لإنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الإستثمار في المناطق الصناعيّة وتطويرها وإدارتها
- التوصية باتّخاذ تدابير لتحقيق اللاّمركزية في تشغيل المناطق الصناعيّة وإدارتها؛ ودعم جهود تشجيع الإستثمار المستدام لجذب زبائنها من المؤسسات الصناعية.
- ستدعم الحكومة توفير خدمات البنية التحتيّة المخصصّة لتأمين حاجات المصانع المستهدفة كمنشآت مستأجرة في بعض المناطق الصناعيّة
- سوف تعمل وزارة الصناعة كمركز تنسيق لجمع الدروس المستفادة ووضع مبادئ توجيهيّة لتطوير البنية التحتيّة في المناطق الصناعيّة. وتعتبر المشاريع الأربعة الرائدة في كل من تربل وبعلبك والقاع والمتين (المتن العالي وتمويل القسم الأكبر منها بدعم من الدولة الهولندية) من الأمثلة المهمّة التي ستستخدم في هذا الجانب لتنفيذ استراتيجية المناطق الصناعيّة
- وسيكون توفير إمدادات الطاقة من الجوانب البالغة الأهميّة في تطوير البنية التحتيّة للمناطق الصناعيّة. على سبيل المثال، يجري التخطيط لإنشاء المنطقة الصناعية في القاع إلى جانب موقع إنشاء حقل للطاقة المتجددة (الرياح، الشمس ...). وستراقب الوزارة عن كثب الفوائد الإقتصادية لمصادر الطاقة البديلة هذه وتدعو/ تعمّم أمثلة عن التجارب الناجحة والخبرات المكتسبة في مناطق صناعيّة أخرى.
- وتشكّل البنية التحتيّة لحماية البيئة أيضاً جانباً مهمّاً للإستثمارات في البنية التحتيّة للمناطق الصناعيّة. وستضمن المبادئ التوجيهيّة لإنشاء المناطق الصناعيّة التي وضعتها وزارة الصناعة إدراج تدابير حماية البيئة، مثل معالجة مياه الصرف وجمع النفايات الصلبة والتخلّص منها والتدابير الرامية إلى تخفيف تلّوث الهواء.
- وستساعد الوزارة الجهات التي تعمل على ترويج المناطق الصناعيّة وأصحاب المصلحة فيها على وضع خطط تقنيّة وخطط عمل لتطوير المناطق الصناعيّة تتوافق مع إحتياجات العملاء المستهدفين المستثمرين بطريقة مسؤولة بيئيّاً واجتماعيّاً.
- إنّ تجمّع المؤسّسات الصناعيّة المتخصّصة أو المترابطة قد تتيح المجال أمام إدارة المناطق الصناعيّة والشركاء المساهمين على المساعدة في التنمية الصناعيّة وتقديم خدمات دعم الأعمال التجاريّة لزيادة سلاسل القيمة وإنشاء التكتّلات الصناعيّة وزيادة إنتاجية وكفاءة الأعمال في المؤسّسات.

خلاصة

تلتزم وزارة الصناعة بتنفيذ إستراتيجيّة إنشاء المناطق الصناعيّة تماشياً مع رؤيتها التكامليّة للقطاع الصناعي (لبنان الصناعة - 2025)، حيث تتكامل هذه الإستراتيجيّة مع بناء مناطق صناعيّة متخصّصة أخرى في مواقع أخرى محدّدة وملائمة للتصنيع المتخصّص لخلق فرص عمل وضمان التطوير عند الحاجة. يندرج ضمن هذا الإطار إنشاء المنطقة الصناعيّة في المتين/جبل لبنان تبلغ مساحتها 570000 متر مربع. وقد قطعت الاتصالات مع حكومة هولندا شوطاً كبيراً بشأن تمويل البنية التحتيّة لهذا الموقع، في حين تعهّدت هولندا أن تموّل جزءاً كبيراً من المبلغ المطلوب لإنشاء البنى التحتيّة التي تكلّف حوالي 20 مليون دولار أمريكي.

تستمر الجهود والإتصالات مع الدول والجهات المانحة بطريقة مستدامة. وفي موازاة ذلك، تستمرّ الإتصالات مع البلديّات المهتمّة حيث يعمل موظفو وزارة الصناعة على تحديد المناطق الملائمة ضمن رؤية الوزارة وأهدافها الاستراتيجيّة في المستقبل.

وستعمل وزارة الصناعة أيضاً على حشد جهود أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين من أجل تنفيذ استراتيجيّة تنمية وتطوير المناطق الصناعيّة التي تسهم بفعاليّة وإتّساق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.